الممارسة السياسية النسوية في المخيال الذكوري الجزائري

أ.بوفلجة مليكة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان

FEMINIST POLITICAL PRACTICE IN ALGERIAN MASCULINE IMAGINATION

BOUFELDJA MALIKA University OF Abou Bakar Belkaid - Tlemcen - Algeria.

ملخص: تُشكِّل ممارسة المرأة للعمل السياسي في الجزائر، استجابة وتطبيقاً لمبدأ المساواة، وكذا دلالة على التشبع بالقيم الديمقراطية، إلا أنها مهما كانت هناك قوانين وضعية فتعادلها أو تسبقها قوانين اجتماعية، تفرض نفسها على أنها القاعدة أو ما يسمى بالمخيال الاجتماعي، الذي يمثل السلطة الحاضرة والغائبة في نفس الوقت؛ فممارسة المرأة للعمل السياسي في مجتمع تأسس على ذهنية ذكورية خلق لدينا شرخاً وصراعاً من خلال بروز وظهـــــور خصوصيات اجتماعية، تضع كل ممارسات الأفراد ضمن قالب اجتماعي عبر آليات التنشئة الاجتماعية، التي تساهم في إعادة إنتاج وضعية المرأة المتفق عليها اجتماعياً، فعليه تبقى الممارسة السياسة النسوية حبيسة البيئة التي تنمو فيها.

الكلمات المفتاحية: المخيال، المرجعية الثقافية، التنشئة الاجتماعية، الممارسة السياسية النسوية، الهيمنة الذكورية.

Abstract: the women's practice for political action in Algeria is a response and application of the principle of equality and indication of democratic values.Whatever, the positivism laws who impose themselves as rules (imaginary social) represents the present and future authority. This study focuses this subject who founded on a male mind, has created a conflict through the emergence of social characteristics, putting all the practices of individuals in a social mold through the mechanism of socialization. Which contribute to the reproduction of status of women socially agreed upon. Accordingly, this theme remains locked in the environment in which grow up.

Keywords: imaginary social, male mind, socialization, practice of political.

مقدمة:

يُعد الاهتمام بالعامل الإنساني من أبرز المسائل التي عرفها العالم وذلك للاهتمام بالعنصر البشري وتوفير حياة كريمة للفرد، وعليه نجد مختلف دول العالم تبنت شعار حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، إيمانا بأن تطور المجتمعات مرهون بالظروف العامة التي يعيشها الفرد داخلها، فمسايرة لهذا النسق كانت الجزائر السباقة لتبني رهان المساوات بين المرأة والرجل وهذا بإدراج أهميتها داخل منظومة القوانين التي يسير وفقها الدستور الجزائري، وهذا لإخراج هذه الشريحة من الهامش بضمان حقوقها التي تقتضي التفعيل بداية من إدماجها في المشاركة الاجتماعية والسياسية، ولعل هذا يدل على مدى مصداقية الإرادة السياسية المنتهجة بخلق نوع من المساواة بين المرأة والرجل وجعله من الأساسيات التي تقوم عليها مختلق المؤسسات الاجتماعية، فالبرغم من كل الآليات المتبعة التي أقل ما يمكن القول عنها أنها كانت في صالح المرأة اصطدمت بطرف ثاني يسمى القوانين الاجتماعية التي تقوم عليها سلوكات الأفراد وهي من انتاجاتهم وتتدخل فيها مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية وتشكل للفرد مرجعيته التي ينطلق منها.

وبما أننا ضمن مجتمع جزائري عاش بقيم اجتماعية تقوم فيها أولوية الرجل عن المرأة على أنها حالة طبيعية وقامت على أسسها مختلف الأجيال، وكذلك بحكم العادة والتكرار لمختلف التصورات والموافق التي بنيت حول هاته الوضعية من التفاوت والتراتب على مختلف مستويات الحياة التي اتسمت وأخذت المرأة دور التابع والمهيمن عليه من طرف مخيال اجتماعي, تداول وضعية المرأة على هذا النحو وأقصى هاته الشريحة من المجتمع من مجالات عديدة ومنحها للرجل دون المرأة، فموضوع الدراسة الذي نحن بصدده تناول جانب مهم من حياة المرأة ألا و هو عنصر المشاركة السياسية لهذه الأخيرة جنباً للرجل من الناحية القانونية وتأخره من الناحية الفعلية للتطبيق رغم كل الفرص التي خلقت لتحسين وضعيتها في هذا المجال، أي هناك تفاوت بين الخلفية القانونية والاجتماعية لتفعيل هذه الممارسة، فاعتباراً لهذه المفارقة جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الخلفية التي تقوم على أساسها وضعية المرأة السياسية في المخيال الاجتماعي الجزائري.

1.أهمية موضوع الدراسة:

يندرج البحث ضمن الدراسات السوسيولوجية باعتباره يسلط الضوء على مسألة اجتماعية تمس جميع الفاعلين الاجتماعين داخل البنية الكلية للمجتمع، وتظهر أهمية الموضوع في أنه محاولة لدراسة الممارسة السياسة النسوية، وذلك على مستوى المخيال الاجتماعي، وكذلك باعتبار هذا البحث يحاول الكشف إذا ما كانت القوانين المصاغة عن هذه الشريحة من المجتمع أي النساء قد تم اكتسابها وتقبلها على مستوى الواقع والعقليات بالنسبة للرجل والمرأة معاً.

2.الدراسات السابقة: من بين أهم الدراسات التي تم الإطلاع عليها والتي أُتِّخِذَت كانطلاقة، تخدم الموضوع, وتناولت جانب المرأة من الوجهة الاجتماعية، وسلطت الضوء على وضعية المرأة في المجتمع الجزائري، كانت تتمثل في دراسة عالم الاجتماع بيار بورديو.

الدراسة الأولى: شكلت دراسة بيار بورديو التي قام بها على مجتمع بربر القبائل في الجزائر مع بداية الستينيات، أهمية كبرى وذلك في أنها سلطت الضوء على وضعية المرأة في هذا المجتمع التقليدي، إن صح القول وما تعكسه من آليات للهيمنة الذكورية المستوطنة داخل هذا المجتمع ، فبورديو لم يتوقف عند هذا الحد فقط وإنما قام بهذا البحث الميداني وقام باستخلاص مجموعة من الملاحظات والنتائج التي هي ضمن مجتمع تقليدي، لكن في حقيقة الأمر تستوطن الهيمنة الذكورية بالنسبة للبحر المتوسط، وقد مثل هذا البحث الذي كان على مجتمع القبائل بالجزائر، نموذجاً لمجتمع المركزية الذكورية، وذلك لكشف المجتمعات المعاصرة التي مازالت قائمة على الهيمنة الذكورية، من خلال التمييز الرمزي بين ما هو مذكر وما هو مؤنث، مُنطلقاً من التساؤل التالي: عن ماهية الآليات التاريخية المسؤولة عن اللاتاريخانية والتأبيد النسبين لبنى التقسيم الجنسي ومبادئ الرؤية المطابقة لهما، وكان هدف الدراسة يتمحور حول تفكيك جدلية التبادل الاجتماعي بين قطبي المعادلة من الرجال والنساء وجعلها مرئية، حيث أن بورديو من خلال هذه الدراسة يشير إلى أن هذا التقسيم الجنسي والاعتباطي ولد لدينا وضعاً اجتماعياً يترجم تواجد للهيمنة الذكورية، وتستر هذه الأخيرة خلف ما يسميه بورديو العنف الرمزي(بيار بورديو، 2009، ص8).

الدراسة الثانية: كانت بمثابة دراسة دكتوراه للباحثة هيلين فيلد والذي خصت المرأة الجزائرية موضوعاً لدراستها منطلقة من ثلاث ملاحظات أساسية، أولها كانت حول غياب المرأة الجزائرية عن الحياة الاجتماعية والعامة لا سيما في المدن الداخلية، أما الثانية كانت تخص عدم الانسجام العمل المجتمعي مقارنة بتحليل الأسباب التاريخية لها، وآخرها والمهم بالنسبة لموضوعنا غياب تكوين المرأة الجزائرية في المجال السياسي، واتخذت الباحثة من مدينة قسنطينة مجتمعاً لبحثها ومكاناً لإجراء هاته الدراسة، حيث بلغت عينة البحث 1292 مبحوث، وذلك في اطار دراسة عامة حول المرأة الجزائرية، وأدلت الباحثة في آخر الدراسة بأهم النتائج المتوصل لها، أن مشاركة المرأة في الهياكل السياسية كانت لها قاعدة منذ الاستقلال، أي أنها ورثت في مجال مشاركتها السياسية امتيازات قانونية، وذلك كنتيجة لمشاركتها الفعلية في ثورة التحرير، لذلك أدرجت بنود تسهل عملية المساواة في مجالات العمل منها السياسي، إلا أن هذه المساواة بقيت نظرية بعيدة التطبيق الميداني.

أولاً: الرغبة الضعيفة للمرأة الجزائرية للدخول للمجال السياسي، طرح تناقض بين الجهود المبذولة لدفع هاته المشاركة وبين غياب المرأة عن العمل السياسي، وأرجعت الباحثة سبب ذلك إلى تأثير المحيط والفكر الاجتماعي على الخيارات السياسي والتوجه نحو هذا الوسط.

ثانياً: ارتباط مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية بمدى اهتمام وأهمية مشاركة الرجال، في حد ذاتها لأنهم هم الذين يتحكمون في جميع المراكز العامة، والمناصب السياسية والمسؤوليات.

الدراسة الثالثة: تمثلت في رسالة ماجيستير لمناد سميرة في سنة 2001 و2002 حول الزعامة النسوية في المخيال الاجتماعي، واعتمدت على حالتين هما المرابطية التركية وزهور ونيسي

واستعرضت لهما تاريخياً حول الصورة التي تكونت لهما في المجتمع الجزائري منطلقة من التساؤلات التالية: أ. ماهي أشكال السلطة التي تطمح إليها المرأة الجزائرية؟

ب. وما هو موقفها من نظرة المجتمع إليها؟

ج. أما النتائج المتوصل إليها تمثلت فيما يلي:

د. وعي المرأة بفكرة الدونية التي تغذيها الثقافة التقليدية للمجتمع، وطموحها نحو تنفيذ نحو الإبداع والنفوذ مرتبط بالعوامل التالية:

ه. عوامل مرتبطة بشخص المرأة نفسها كونها مسؤولة عن هذا الخضوع والدونية، وإعادة إنتاج هاتين الأخيرتين من خلال عملية التربية التي تمارسها مع أبناءها.

و. تعلم المرأة يعد فعلاً السبيل الوحيد لفرض نفوذها، إذ أرادت ذلك فعلاً وسعت لأجله.

ز. عوامل متعلقة بالأسرة والبيئة المحيطة بها.

3.الإشكالية:

إن الدساتير الجزائرية الأربعة المتعاقبة (1963, 1979, 1989, 1996) التي تناولت وضعية المرأة وأعطتها حق الظهور والمشاركة في كافة مجالات الحياة، تدل على الإرادة السياسية والقانونية لتفعيل وجود شريحة النسوة جنباً لنظيرها الرجل بما فيها الولوج إلى ميدان العمل السياسي، وهذا ما أدرج في المادة 29 على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه للمولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي ظرف شخصي أو اجتماعي.

والمادة 31: أن تهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجريدة الرسمية، 1996).

هنا يمكن القول أن هذه المواد المدرجة ضمن الدستور، تعطي الأحقية الكاملة لمشاركة المرأة في الأوساط السياسية، إلا أن واقع المشاركة السياسية للمرأة يعكس تواجدها الضعيف في مختلف مناصب القرار وعلى مختلف الهيئات السياسية، ووجودها إن صح القول رمزياً، وما يمكن قوله هنا أن أي ممارسة سياسية ترتبط بالبيئة التي تنمو فيها، وبما أننا بصدد دراسة المجتمع الجزائري الذي له خصوصيات ثقافية تميزه عن باقي المجتمعات، ولكن في الوقت ذاته لا يخفى علينا أن هذا المجتمع حاول عقب الاستقلال الاندماج في المسيرة الديمقراطية وفلسفة الحداثة، بالرغم من أنه عاش في كنف التقليد فترات من الزمن أكسبه موروثاً ثقافياً، تلقن مختلف أفراده من خلاله، إذ أصبح يعاد إنتاجه في اللاوعي لدى الأفراد، وقد انتقل هذا الموروث الثقافي مع النظرة الديمقراطية الجديدة التي تقضي تفعيل مشاركة النوع الاجتماعي، فهنا أصبح لدينا قيم تتخبط بين الموروث الثقافي وكذا بين فرضيات التغيير هذا كله ساهم في وجود شرخ على مستوى التطبيق وباتت التناقضات في هذا المجتمع تطرح نفسها. وبما أننا بصدد دراسة المشاركة السياسية للمرأة في هذا المجتمع، الذي تبنى هذه المشاركة وأدرجها بطريقة قانونية وقد تم تهميشها بطريقة أخرى، وأن النصوص القانونية جاءت لتثبيت وضعية المرأة لكن المشهد

السياسي يشهد عكس ذلك ومنه جاءت الإشكالية التالية: **ماهي المحددات الظاهرة والخفية التي تساهم في تشكيل الرؤية اتجاه الممارسة السياسية النسوية في المخيال الاجتماعي الجزائري؟**

4.الفرضية:

تشكل الممارسة السياسية النسوية إحدى ضروريات الخطابات الدولية التي تقتضي التفعيل، فالوسط السياسي الذي تنمو فيه هاته الممارسة يعكس ثقافة وصورة المجتمع، فبالرغم من الاتفاقيات والبنود التي دعمت قضية المرأة، تبقى الممارسة السياسية النسوية في المجتمع الجزائري هي استجابة وسير وفق النظام الدولي، إلا أنها أيضاً لا تخرج في ممارستها عن المحيط الاجتماعي الجزائري، بثقافته وخصوصياته الاجتماعية، أي أن تأخرها أو تقدمها يعكس صيرورة مبدأ الديمقراطية في هذا المجتمع ويصرح لمختلف الهيئات الاجتماعية والسياسية منها بممارسة تراتبية تترجم الوضع الاجتماعي لهذا المجتمع الذي يقوم على التقسيم الاجتماعي للعمل وتتداخل مجموعة من الآليات في تشكيله، وعلى هذا الوضع جاءت فرضية الدراسة:

-يتحدد الموقف من الممارسة السياسية النسوية انطلاقاً من مرجعية المجتمع الذي تنمو فيه.

5.مفاهيم البحث:

من بين أهم الالتزامات التي يمر بها البحث السوسيولوجي مفاهيم البحث، باعتبارها تمثل مفاتيح الدراسة وكذلك لمركزيتها وأهمية وجودها في كل مراحل التحليل, ويتم استعمال هذه المفاهيم بما أنها تمثل بناء نظري تجريد فكري يؤدي دور الأداة من أجل المعرفة، فكل ما كان المفهوم واضح ودقيق كل ما كانت النتائج المراد التوصل إليها صائبة، وهذا لأن غاية المفهوم لا تكمن في كونه إجرائي، وإنما في بعد تجريده وذلك بغية تشخيص واقع ضبابي بهدف ملامسته وكشف ملابساته، من خلال أهمية المفهوم وما يحمله من دلالات ومعاني تكمن وراءه أبعاد ومؤشرات، وفي خضم الدراسة الميدانية التي تهتم بالمخيال الاجتماعي بصفة عامة ودلالته الرمزية، من خلال المعاني والتصورات والآراء التي يعطيها الأفراد لسلوكاتهم ومواقفهم، وفي إطار الدراسة المتناولة كانت هناك مفاهيم تتعلق بهذا المصطلح أي المخيال، وكانت الممارسة السياسية المفهوم الثاني المهم الذي من خلاله أردنا أن نكتشف الدلالة والموقف الذي يعطيه الفرد لها انطلاقاً من المخيال الاجتماعي.

المخيـــــال الاجتماعي: استعمل مفهوم المخيال بصفة كبيرة في الثقافة الفرنسية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ وُلِدَ هذا المصطلح على يد العالم الفرنسي المتخصص في التحليل النفسي **جان لاكان** (Jacquelacan) فالمخيال هو الإطار الجماعي الذي يؤسس لخطاب ما تجاه قضية ما(محمود الذاودي، دس، ص14).

أما **جورج بالانديه** (Georges Balandier) فقد تطرق لهذا المفهوم من خلال الدراسة التي أقامها على المجتمعات الإفريقية، في مجال التقسيم الجنسي وكيف يؤثر هذا التقسيم على الثقافة والنسق الاجتماعي بمجمله إذ عرَّفه كالتالي «المتخيل الاجتماعي هو المعبر عن العلاقات الاجتماعية القائمة على التخاصم والتكامل وفي نفس الوقت هو الناظم المعياري لهذه العلاقات»(بيار أنصاري، 1992، ص 72).

أما **محمد أركون** في صدد تعريفه للمخيال الاجتماعي هو الآخر نَوَّهَ على أنه مجموعة التصورات التي تنتقل بواسطة ثقافة ما بحيث أن الثقافة في وقت ماض كانت تنتشر شعبوياً بوسطة الملاحم والشعر والخطاب الديني، إلا أنه في الوقت الحالي نجدها تعمم بواسطة الإعلام ثم بواسطة الراديو، ومن هنا يشير إلى أن كل فرد أو مجتمع له مخياله الخاص المرتبط باللغة المشتركة.(محمد الشبه،2017، ص79).

وقد تناول **مالك شبل** هذا المفهوم كذلك من خلال كتابه **"**المخيال العربي الإسلامي وعرفه على أنه «حصيلة اجتماعية يقبلها الإنسان بكل حرية، وهو نتيجة مباشرة للتوترات والتداخلات التي يتفاعل بها الإنسان مع محيطه المادي والنفسي على حد سواء، أو بعبارة أخرى فالمخيال قبل كل شيء هو تجربة الحياة معنى ومفهوماً».

ويحدد كذلك مفهوم المخيال في **العلوم الاجتماعية** «على أنه الإطار الجماعي الذي يوجه ويحدد طبيعة ومسيرة المجتمعات وحضارتها، فهو يمثل الشخصية القاعدية لمسار الفرد وسلوكه».

ويعرف المخيال الاجتماعي كذلك على أنه مجموعة من التصورات وأشكال الوعي التي يبنيها الفاعلين الاجتماعيين في إطار محدد بنسق رمزي وثقافي خاص به وهو الآلية التي يستعيد بها الأفراد ذواتهم التاريخية بهدف إنتاجها وإعادة بنائها في صورة جديدة قد تظهر في سلوكاتهم الحاضرة أو توقعاتهم المستقبلية»(سميرة مناد، 2005، ص68).

من خلال كل ما سبق عن هذا المفهوم، نلاحظ أن المخيال الاجتماعي هو عبارة عن مرجعية الفاعل التي يستنبط منها سلوكاته، التي تكون محددة مسبقاً بحدود رمزية، تؤطرها الأفكار والتصورات المنتجة داخل الحقل الإجتماعي، فكل فرد داخل الجماعة يعطي تمثلاً اجتماعياً يعكس فيه الإطار الجماعي، هكذا تبقى سلطة المخيال حاضرة وغائبة في نفس الوقت، واستعملنا هذا المفهوم وربطناه بالممارسة السياسية النسوية، بغية معرفة واكتشاف أهم الصور والأفكار التي تبنى ويتمثلها الفاعل الاجتماعي في المجتمع الجزائري انطلاقاً من هذه المرجعية.

المرجعية الثقافية: استعملنا هذا المفهوم انطلاقاً من الفرضية المتبناة للتحقق من صلاحيتها ونقصد من خلاله أن هذه المرجعية الثقافية هي عبارة عن خزان المجتمع وموروثه الاجتماعي بكل مقاييسه من عادات وتقاليد وتنشئة اجتماعية، وكل ما يدخل في تكوين هذه المرجعية التي تمثل بالنسبة للفرد الوعاء الذي يسطر سلوكاته ويعطي الصورة العامة لهذا المجتمع من خلال التمثلات الاجتماعية التي يكون الفرد خاضع لها.

الممارسة:

لغة: يتحدد هذا المفهوم بمجموعة من المصطلحات والدلالات مستمدة من مجال استخداماتها، إذ هي مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة وتعني المساهمة المشتقة من الفعل ساهم يُساهم مساهمة، وهي بهذا المعنى يُستدل بها على أنها المشاركة في كل المكاسب الاجتماعية, وقد حظي هذا المفهوم بالكثير من الدراسة والاهتمام فقد جاء على لسان **ليفي بروهل** «هي الهوية الرمزية المشتركة بين الأفراد، ويقصد بالهوية الرمزية الخصائص الغير المادية التي تجمع بين الأفراد

وهي الانتماءات السياسية والعقائدية والإيديولوجية التي تجمع بين الأفراد وتحدد توجهاتهم»(شريفة ماشطي، 2010، ص8).

ويعرفها كذلك"**اسماعيل علي سعد وعبد الحليم الزيات**« على أنها عملية اجتماعية سياسية طوعية ورسمية تتضمن سلوكا منظما ومشروعا ومتواصلا ، يعبرعن اتجاه عقلاني رشيد ينم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها ، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليته من خلالها يباشر المواطنون أدوار وظيفية ومؤثرة في الحياة السياسية وخرجاتها»(اسماعيل علي سعد،عبد الحليم الزيات، 2003، ص450).

بينما يعرفهاهنتغتون« أنها تلك الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف التأثير لصناعة قرار حكومي ، وتكون على شكل فردي أوجماعي منظمة أوعفوية، مستمرة أوموسمية،سملياةأوعنيفة فعالة أوغير فعالة ، شرعية أوغير شرعية»(مكي ثروت، 2005، ص67).

ويمكن كذلك تعريف المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع «على أنها تلك العملية التي من خلالها يقوم الفرد بدوره في الحياة السياسية بهدف تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية, على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يساهم في وضع الأهداف وتحقيقها».(مولود زايد الطبيب، 2007، ص75).

وهكذا كانت مشاركة المرأة الفعلية من خلال التصويت والانضمام للأحزاب والترشح رهان دولي مفروض على كل المجتمعات(Loven duskik, 2000, P90)، لضبط الأنساق الاجتماعية والسياسية في كل مجتمع لكل كل حسب بيئته لذا استعملناه كمفهوم لمعرفة مدى تماشي الفكر الحداثي بخصوصياته الديمقراطية مع البيئة المتخذة كأرضية للتطبيق.

6.المنهج: يمثل المنهج مجموعة من القواعد والإجراءات التي يستند عليها الباحث للوصول إلى حقائق علمية، وهكذا كانت الدراسة تتطلب الاقتراب أكثر من مجتمع البحث لفهم الظاهرة، والتقرب اكثر من المبحوثين للحصول على معلومات أكثر عن طريق تقنية المقابلة، لذا وقع اختيارنا للمنهج الكيفي الذي يتماشى مع تقنية المقابلة، التي تهدف إلى فهم معاني الأقوال التي تم جمعها،أو السلوكات التي تمت ملاحظتها(موريس أنجرس، 2004، ص100).

7.المقاربة النظرية:

إن الباحث من خلال معالجته ظاهرة معينة تكون انطلاقته من إشكالية مكونة من مفارقة يكون فيها له طرحه الخاص لموضوع بحثه(كيفي ريمون، كمبنهود لوك فان، 1997، ص124) ويتموضع داخل إطار نظري معين وانطلاقاً من التساؤل الذي تبنيناه كإشكالية محورية لبحثنا، حول بُعد المرجعية الثقافية للفرد الجزائري عن الممارسة السياسية النسوية، كان الطرح البنيوي التوليدي لبيار بورديو(Pierre Bourdiau) يمثل الإطار النظري للبحث وذلك لانطلاقه من أن كل سلوك إنساني يمثل محاولة لتقديم جواب دال على وضعية مطروحة، وفي خضم هذا كانت إشكالية البحث تتمحور حول أن الفرد الجزائري يعطي جواباً عن الممارسة السياسية النسوية انطلاقاً من التماثل البنيوي بين البنيات الذهنية لمجموعة اجتماعية وطبيعة العالم المتخيل، وقامت نظرية **بيار بورديو** على مجموعة من الأسس:

نسق المواقف والعلاقات: هو تصور لموضوع العلاقات الداخلية في البنية تبحث عن الطريقة التي تنتقل بها العناصر النسقية المكونة للبنى وكيفية ترابطها وأدائها واشتغالها، فهنا حسب موضوعنا كيف تترابط أجزاء التكوين الاجتماعي للفرد الجزائري في تشكيل مرجعية ذكورية وكيف تحافظ من خلال هذا على سيرورتها(مساعد ابراهيم طيار، دس).

الهابتوس: نسق الاستعدادات المكتسبة وتصورات الإدراك والتقويم والفعل التي طبعها المحيط في لحظة محددة وموقع خاص، وكذلك تعتبر موجه لسلوك الأفراد اعتماداً على مرجعية معينة تقع في البنية الذهنية.

بحيث يندرج البحث من أن الفرد ينطلق من مخيال اجتماعي قائم على الفروقات بين الرجل والمرأة، إذ أن كلا الطرفين ينطلق من مرجعية معينة، من خلال المكانة والدور الاجتماعي فالرجل ينطلق من هيمنته وما تملكه هذه الأخيرة من رأس مال رمزي، أما المرأة تنطلق من مرجعيتها الاجتماعية حسب مكانتها المهيمن عليها.

إعادة الإنتاج: ويتم استعمال هذا المفهوم وأهميته البالغة بالنسبة للنظرية وموضوع بحثنا في كون أن كلا من المرأة والرجل يكرسان التمايز بين الطرفين، أي أن المحافظة على النظام الاجتماعي القائم من خلال بقاء للهيمنة الذكورية ومواصلة المرأة إعادة انتاجها وكذلك بتدخل البنية الكلية للمجتمع بتكريس النظرة الدونية للمرأة والقصور خاصة ضمن مجالات عرفها المجتمع من نصيب الرجل كمجال السياسة.

8.تعريف مجتمع البحث وتحديد العينة والتقنية: كان مجتمع البحث الذي أردنا تخصيصه للدراسة يتركز حول العنصر الذكوري والعنصر الأنثوي بما أن كليهما يحددان نظرتهما انطلاقاً من الوضعية الاجتماعية التي هم فيها، إذ كان مجتمع بحثنا يضم هاتين الشريحتين باعتبارهما يمثلان بالنسبة لنا باب للدراسة, لذلك ضم مجتمع الدراسة مجموع الأفراد الذين قابلانهم من خلال الدراسات الاستطلاعية يمثلون مجتمع الدراسة داخل مدينة تلمسان.

1.8 العينـــــة: تنطلق الدراسة السوسيولوجية من مجتمع البحث المراد دراسته إلا أن هذا الأخير يكون يخضع لمعاينة معينة وتختلف هذه الأخيرة من دراسة لأخرى كما تختلف باختلاف الوسائل والتقنيات وبما أن دراستنا تدخل ضمن البحوث الكيفية كان لابد من استعمال وسيلة المقابلة، ولعل هذه الأخيرة تبتغي نوع المعاينة غير الاحتمالية، والتي تندرج ضمن نوع العينة العرضية، كما أن طريقة الفرز كانت تعتمد على الفرز الموجه الذي يمثل إجراء غير احتمالي للمعاينة(موريس أنجرس، 2004، ص322)، ولعلها الطريقة الأسهل لحصر عناصر البحث التي تمثل جزءاً من مجتمع البحث المستهدف.

2.8 التقنية: للتأكد من الفرضية المتبناة وكإجابة عن الإشكال المطروح حول البحث في الذهنيات والتصورات التي يعطيها الفرد الجزائري للممارسة السياسية النسوية، وجب علينا من خلال النزول للميدان باختيار وسيلة تساعد في عملية البحث الميداني ،إذ كانت المقابلة كتقنية تخدم موضوع بحثنا وذلك لأنها تضع الباحث في وضعية مباشرة مع المبحوث وتساعدنا باكتشاف الحوافز العميقة للأفراد والأسباب المشتركة لسلوكاتهم، إضافة إلى هذا تعمل للتعرف

أكثر على المعنى التي يعطيه الأفراد للأوضاع التي يعشونها، فهكذا ناسبت تقنية المقابلة موضوع البحث.

بما أننا بصدد البحث عن الأسباب الكامنة وراء تصور الرجل الجزائري وكذا تصور المرأة لنفسها للعمل السياسي، إعتمدنا على المقابلة الموجهة، انطلاقاً من خصوصية الموضوع كما سبق الإشارة وعلى ذلك أجرينا حوالي ثلاثين (30) مقابلة خصت العنصر الذكوري والنسوي، وتنوعت المقابلة انطلاقاً كذلك حسب العينة المختارة حسب المبحوثين، فقد قسمنا المقابلة إلى شقين لمعرفة مختلف وجهات النظر، وذلك من طرف تمثله فئة الذكور المنخرطين في العمل السياسي على مستوى الأحزاب، فقد وقع اختيارنا على الأحزاب ذات المكانة والأهمية البارزة في الساحة السياسية، وذلك بالنسبة كذلك لفئة الإناث ذوات العمل السياسي. أما القسم الثاني فقد خصصناه للفئة الأفراد العاديين بما فيهم الذكور والإناث والجدول التالي يبين خصائص المبحوثين، التي يتميز فيها عنصر تنويع اختيار العينة أولاً حسب التخصص بالنسبة للذكور والإناث غير الناشطين في العمل السياسي، في حين يكون صنف من مبحوثي الدراسة بين التخصص في العلوم السياسية وصنف آخر في العلوم الشرعية، البعض الآخر خارج التخصصين وذلك كله لمعرفة درجة تأثير الشهادة مع التخصص على رأي المبحوث، بالإضافة إلى المبحوثين بدون مستوى، وأجريت الدراسة على مستوى مدينة تلمسان.

جدول رقم 01 يُبين توزيع العينة حسب الخصائص الاجتماعية للمبحوثين غير المنتمين للأحزاب.

خصائص المبحوثين	السن	الجنس	المستوى التعليمي	الحالة العائلية	المهنة
مبحوث 01	38	ذكر	ماجستير علوم إقتصادية	متزوج	مقدم بالأمن
مبحوث 02	48	ذكر	السنة الثانية جامعي +تكوين	متزوج	موظف بالبلدية
مبحوث 03	37	ذكر	ليسانس تسير واقتصاد	متزوج	عامل نسخ الوثائق
مبحوث 04	42	ذكر	ليسانس أدب	متزوج	موظف بالمكتبة
مبحوث 05	31	ذكر	بكالوريا	أعزب	مقاول
مبحوث 06	25	ذكر	ليسانس قانون	أعزب	طالب
مبحوث 07	23	ذكر	ماستر علوم سياسية	أعزب	طالب
مبحوث 08	24	ذكر	ماستر علوم سياسية	أعزب	طالب
مبحوث 09	26	ذكر	ماستر علوم إسلامية	أعزب	طالب

مبحوث 10	48	ذكر	ماستر علوم إسلامية	متزوج	تاجر
مبحوث 11	28	ذكر	ماستر علوم إسلامية	أعزب	طالب
مبحوث 12	51	ذكر	ماستر علوم سياسية	متزوج	أعمال حرة
مبحوث 13	33	ذكر	بدون مستوى	متزوج	عامل مهني
مبحوث 14	35	ذكر	ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية	متزوج	أستاذ جامعي
مبحوث 15	38	ذكر	دكتوراه علوم اسلامية	متزوج	أستاذ جامعي
مبحوث 16	28	أنثى	ماجستير علوم سياسية	متزوجة	أستاذة جامعية
مبحوث 17	30	أنثى	ليسانس تاريخ	أعزب	أستاذة التعليم
مبحوثة 18	29	أنثى	ماستر فلسفة	أعزب	أستاذة التعليم
مبحوثة 19	27	أنثى	طبيبة أسنان	أعزب	طبيبة أسنان
مبحوثة 20	35	أنثى	بدون مستوى	أعزب	عاملة مهنية

المصدر: من إعداد الباحثة.

جدول رقم 02 يُبين توزيع العينة حسب الخصائص الاجتماعية للمبحوثين المنتمين للأحزاب.

خصائص المبحوثين	الجنس	السن	الحالة العائلية	المستوى التعليمي	المهنة	الحزب
مبحوث 01	ذكر	30	عازب	ليسانس أدب	موظف	FLN
مبحوث 02	ذكر	34	متزوج	ماجيستير	موظف	RND
مبحوث 03	ذكر	32	عازب	ماستر علم الاجتماع	موظف	RND
مبحوث 04	ذكر	48	متزوج	ليسانس علم النفس	موظف	حمس
مبحوث 05	أنثى	33	غير متزوجة	ليسانس أدب	موظفة	RND
مبحوث 06	أنثى	30	غير متزوجة	ليسانس أدب	موظفة	RND

مبحوث 07	أنثى	29	غير متزوجة	ليسانس حقوق	موظفة	RND
مبحوث 08	أنثى	34	غير متزوجة	ليسانس علم النفس	موظفة	حمس
مبحوث 09	أنثى	42	متزوجة	ليسانس تسيير	موظفة	رئيسة حزب

المصدر: من إعداد الباحثة.

9.مناقشة الفرضية:

تبقى المشاركة على مختلف أفقها تجسيداً لمبدأ الديمقراطية، ولا تتحقق هذه الأخيرة إلا من خلال مبدأ أساسي يقوم على المواطنة، وهاته الأخيرة بدوها تقوم على مبدأ الفردنة، أي تتطلب وجود فرد حر من الناحية السياسية, الاقتصادية، والاجتماعية التي تبتغى مواطنة مفعلة ركيزتها كائن اجتماعي بغض النظر عن جنسه أو عرقه أو أي من الفرو قات، ولما كانت صفة الفرد تتطلب حرية في الرأي ومساواة على مستوى مختلف الهيئات الاجتماعية، وبما أن البحث يتناول داخل المجتمع الجزائري. بخصوصيات الثقافية والاجتماعية تبقى قضية المساواة والمواطنة رهينة البيئة الاجتماعية، أي أنها تخضع لخصوصيات هذا المجتمع، فبالرغم من كل المبررات القانونية والخطابات السياسية التي تدعم وضعية المرأة لجانب الرجل، ودفع وتيرة مشاركتها خارج التخصص الاجتماعي إلى المشاركة السياسية والحياة العامة. لم تبين هذه القوانين والخطابات سوى عقم المشاركة السياسية للمرأة داخل مجتمع جزائري من خلال تأخر نسبة مشاركة المرأة مع السبق في الخطابات والقوانين، ولعل هاته الأخيرة أي مشاركة المرأة في المجال السياسي مازالت تخضع لذهنية اجتماعية ذات بعد واتجاه واحد يبرز فئة مُهيمِنة عن فئة مُهَيمَن عليها.

فالنتائج المتوصل إليها من خلال المقابلات مع مختلف المبحوثين سواءً فئة الذكور أو الإناث داخل المجتمع الجزائري تتداخل مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية في تكوين مخياله الاجتماعي، الذي يعكس بدوره محتوى وخصوصيات المكونات الثقافية المنتجة، التي تشكلت عبر التجارب التاريخية والعلاقات المتنوعة، والذي تناول المرأة من جانب التمييز واللامساواة بالرجل، انطلاقاً من تصورات كانت صادرة ونابعة من خصوصياته، وهذا ما عكسته تصريحات المبحوثين حيث كانت هناك معارضة من كلا الطرفين (الرجال/ النساء) في قيام الشريحة النسوية بالوظيفة السياسية لأنها لا تناسب المرأة انطلاقاً من مجموعة من التصورات، كانت قائمة على إيديولوجية ذكورية، إذ يتكلم فيها الرجل من خلال اكتسابه لرأس مال رمزي صادر عن مكانته ودوره الاجتماعي أعطى المسؤولية والسلطة للذكر، هذا ما كان بالنسبة للتصريحات الذكورية، وحتى المرأة في حد ذاتها تقوم نظرتها على الهيمنة الذكورية التي تتربع داخل البنية الكلية للمجتمع، وتعيد هاته المرأة بدورها إفراز هيمنة أخرى عن طريق إعادة الإنتاج، وذلك يكون انطلاقاً من مجموعة التصورات والاستعدادات التي تكونت لديها عبر مختلف مراحل التنشئة الاجتماعية, هذا ما يُكوّن لها عملية الخضوع للمنطلقات الذكورية، وأبعدها عن مجالات

من بينها المجال السياسي وآمنت على أن هذا المجال هو بحاجة لذكر أكثر من أنثى، وهذا يدل أن هاته الأخيرة استبطنت هاته الإيديولوجية الذكورية. ولعل النتائج المتحصل عليها أن كلا من المرأة والرجل يخضعان لمخيال اجتماعي يقوم على تجاه واحد ذو نظرة مهيمنة، ركيزتها اللامساواة المشرعنة على أساس رمزي ومستتر متشكل في اللاوعي الاجتماعي، تعيد المرأة والرجل إنتاجه بحيث يكون من مركزية ذكورية تمثل البنية الكلية إذ تتداخل في تشكيلها مجموعة من آليات الهيمنة من بينها عوامل التنشئة وهي تشرح لنا طبيعة العالم المتخيل أي المجتمع الجزائري، وتتوافق هاته الهيمنة بين مُهَيمَن ومُهَيمِن عليه، قامت على تبريرات على أنه واقع مقبول ومتعارف عليه اجتماعياً، في حين هذا ما هو في الحقيقة إلا إعادة صياغة الهيمنة، فالرجل يعارض تواجد المرأة في السياسة انطلاقاً من مكانته الاجتماعية ليعطي جواباً دالاً على هاته الهيمنة، أما المرأة تتكلم انطلاقاً من الخضوع، فمن هنا نقول بما أننا ضمن المجتمع الجزائري له خصوصياته ومرجعياته التي ينطلق منها قائمة على مبدأ الفروقات بين الرجل والمرأة، بحيث أن النتائج بَيَّنَت أن الرجل يجيب دفاعاً على مركزيته داخل هذا المجتمع، والمرأة تحافظ على نظرة المجتمع لها، وتشكلت النظرة الذكورية في الوسط السياسي والاجتماعي معاً بتشابك مجموعة من الآليات الخفية تظهر نفسها على أنها تبريرات قائمة على مجموعة من الإيديولوجيات.

10.خصوصية الحقل السياسي في المجتمع الجزائري:

إن التبريرات المستخلصة من تحليل المقابلة تبين أن الحقل السياسي في المجتمع الجزائري يتميز عن غيره من الحقول، في كونه متكون من الغلبة الذكورية وصعوبة هذا الوسط عن المرأة، بما أنه يفرض مجموعة من التضحيات يستطيع تقديمها الرجل دون المرأة، وذلك أن هاته الأخيرة لها وظيفة مزدوجة تخلق لديه عائق في أداء هذا المجال، أما الرجل يحظى بالمسؤولية التي اكتسبها من المجتمع والتحرر من الخدمات الاجتماعية، فهنا تظهر أنه كنتيجة مازالت المرأة تبقى رهينة الخدمة المنزلية رغم خروجها للعم(**Maurice Duverger,2010, p55**) ،حيث أن الحدود الثقافية للمجتمع الجزائري تخول وتسمح للمرأة القيام بمجموعة من الوظائف مع إجبارية التوفيق بين العمل والمنزل، في حين يتحرر الرجل وتكون كل الخطوط مسموحة بأنه يلج جميع المجالات.

1.10غياب ثقافة المساواة بين المرأة والرجل: من خلال تصريحات المبحوثين (المنخرطين وغير المنخرطين)، نستنتج أن المرأة في الوسط السياسي تفقد أنوثتها بمجرد دخول هذا الوسط وتوصف بالترجل، وما يمكن قراءته من أجوبتهم أن نظرة الفروقات بين المرأة والرجل، مازالت قائمة وتفتقد للمساواة الاجتماعية قبل أن تكون مساواة قانونية, حيث أن المرأة لكي تدخل هذا المجال بحرية جنباً مع الرجل هي بحاجة إلى ثقافة مساواة اجتماعية من الأسرة إلى المجتمع، تلقن هاته التصورات لمختلف شرائح المجتمع وتقوم على المساواة بحيث أنه في مجتمعنا مازالت استثناءات دخولها للمجال السياسي رغم الدعم القانوني الدولي والوطني منه، إذ أنه مازال في مجتمعنا إلى غاية اليوم ينظر للمرأة على أنها كائن بيولوجي لا كائن اجتماعي سياسي، ويقوم تقسيم عمل المرأة من المنطلق الذكوري لا من منطلق متطلبات الوظيفة من أداء، وهذا ما

يشهده المشهد السياسي في المجتمع الجزائري إذ هناك تمثيل رمزي للفئة النسوية، مقارنة مع الذكور حيث أن غياب المرأة على مستوى مراكز صنع القرار، يكون واضحاً كلما إرتفعنا على مستوى الهرم السلطوي نجد المرأة تحال للوظيفة الاجتماعية وهذا ما جاء موافقاً لدراسة الباحث الفرنسي بيار بورديو حول الهيمنة الذكورية في منطقة القبائل بالجزائر، بحيث أن تَقلُّد المرأة مثلاً لمنصب وزيرة محسوب على الأصابع في الهيكل الوزاري القائم على الهيمنة الذكورية هو الآخر، إذ أن الدولة في بنيتها تقوم على جدلية المذكر والمؤنث وهو في حقيقة الأمر تماشياً مع النسق الاجتماعي العام، فالدولة تعيد التعارض بما أنها تحيل الوزارات التمويلية والانفاقية إلى الرجل، أما المرأة تكون يدها اليسرى، فتكون من مسؤوليتها الدولة الاجتماعية بوصفها أولاً امرأة وصاحبة هذا المجال ثانياً.

2.10 الإيديولوجية الدينية والخطاب الديمقراطي عن المرأة: بما أننا قاربنا موضوع الدراسة من الجانب التمكين السياسي للمرأة، كان هناك اعتراض حول دخول هاته الشريحة كما سبق القول وتبريره من الجانب الديني، إذ كان هناك إجماع على أن التفسيرات الإسلامية لا توافق على دخول المرأة الوسط السياسي انطلاقاً من التبريرات كـ « لعن الله قوم تحكمهم امرأة» وهذا ما اكتشفناه من خلال تصريحات المبحوثين، إلا أنه حسب قاسم أمين يقول أن تكريم المرأة جاء مع الشريعة الاسلامية ورد في القرآن كذلك موضوع المساواة بين الرجل والمرأة، أي أنه لا يوجد ما يعارض عمل المرأة في المجال السياسي، لذلك يمكن القول في هذا الشأن أن خطابات وتصريحات المبحوثين، حاولت كتبرير وآلية للدفاع والمحافظة عن صورة المرأة المتشكلة في الذهنية الاجتماعية والذكورية منها، وعدم تكسير القاعدة الاجتماعية التي تحاول عزل المرأة عن هذا المجال، والدفاع بشتى الإستراتيجيات والاستناد بالخطابات الدينية التي تكتنفها أفكار تقليدية ذكورية تحاول تمرير الآلية الذكورية بصفة رمزية.

خاتمة:

تطرح المشاركة السياسية للمرأة تحدياً في مناخ ومحيط مثقل بالسيطرة الاجتماعية الذي يستند إلى مرجعية ثقافية تتداخل في تأليفها مجموعة من الآليات والعوامل لتكوين صورة حول المرأة بدخول حقل ووسط كان حِكراً على الرجل، ففي المجتمع الجزائري هُيئ المناخ القانوني والدستوري لتفعيل هذا النوع من المشاركة الذي يدعم قضية ووضعية المرأة في هذا المجال، إلا أن مساهمة المرأة في هذا المجال خضع للتقسيم الجنسي وكان العمل السياسي للمرأة هو إحدى الوظائف التي خلقت صراعاً مع المرجعية الثقافية لهذا المجتمع، وذلك راجع إلى بنيته الكلية التي تتداخل مجموعة من العناصر لتكوين ذهنية اجتماعية ذكورية، من الصعب مقاومتها وتكسيرها لأنها مكونة بصفة رمزية ومستترة، تمرر عن طريق مجموعة من المؤسسات الاجتماعية من بينها الأسرة التي يصقل فيها الرجل والمرأة بالذهنية الذكورية، عن طريق الاستعدادات والتصورات التي يكتسبها الفرد من المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، ولعل هذه الاستعدادات والتصورات تشكل هابيتوساً مستدمجاً في البنية الذهنية للمجتمع الجزائري وتوجه سلوك الرجل والمرأة انطلاقاً من هاته المرجعية الذهنية.

قائمة المراجع:

1. إسماعيل قيرة، وآخرون(2011)، مستقبل الديمقراطية بالجزائر، الجزائر.
2.إسماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات(2003)، في المجتمع والسياسة، دار المعرفة، الجامعية، الإسكندرية.
3. أمال قرامي(2007)، الإختلاف في الثقافة العربية الإسلامية دراسة جندرية دار المدار الإسلامي، بيروت.
4. إمام عبد الفتاح(1996)، أريسطو والمرأة، ط1، القاهرة.
5. أنتوني غيدنز(2005)، علم الاجتماع، فايز الصياغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6. بيار أنصار(1992)، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فهد، ط1، بيروت.-
7. جون استيوارت ميل(السنة)، استبعاد النساء، ترجمة، إمام عبد الفتاح، الطبعة الـأولى، القاهرة.
8. بيار بورديو(2009)، الهيمنة الذكورية، ترجمة، سليمان قعفراني، ط1، بيروت.
9. بيار بورديو(2012)، مسائل في علم الاجتماع، ترجمة هناء صبحي، ط1، أبو ظبي.
10. رجاء بن سلامة(2005)، بنيان الفحولة أبحاث في المذكر والمؤنث، ط1، دار بترا للنشر والتوزيع، سوريا.
11. سعاد بن جاب الله(2004)، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، -دراسة ميدانية في إحدى عشرة بلد، المشاركة السياسية للمرأة العربية، تونس.
12. سميرة مناد(2009)، الزعامة النسوية في المخيال الاجتماعي - دراسة ميدانية بالجزائر، مجلة إنسانيات، وهران.
13. الشبه محمد(2017)، مفهوم المخيال عند محمد أركون، مكتبة الفكر الجديد، الرباط.
14.شريفة ماشطي(2010)، المشاركة السياسية، أساس الفعل الديمقراطي، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، سبتمبر.
15.كيفي ريمون، كمبنهود لوك فان(1997)، دليل الباحث في العلوم الاجتماعية ترجمة يوسف الجباعي، المكتبة العصرية، بيروت.
16.منصوري سميرة واشنان حكيمة(2007)، وضعية المرأة والتغيرات الاجتماعية في الجزائر، مجلة البحوث للثقافة والفنون، ع11، الجزائر.
17. موريس أنجرس(2004)، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر.
18.مكي ثروت(2005)، الإعلام والسياسة –وسائل الإتصال والمشاركة السياسية-عالم الكتب، القاهرة.
19. مولود زايد الطبيب(2007)، علم الاجتماع السياسي، ط1، ليبيا.
20. نوال السعداوي (20)، قضايا المرأة الفكر والسياسة، ط1، القاهرة.

21.Maurice Duverger(2010), *The Political Role of Woman*, University of Paris and Bordeaux. Paris .

22.Loven duski(2005), *Feminizing Politics*, Cambridge University: Polity Press.

23.P.D.R. of Algeria(2009).Third and Fourth Periodic Reports of Algeria on the Implementation of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. Consideration of reports submitted by States parties under article 18 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Algeria.

24.Mosadak, Rokya(2006) Almara wa Alsaysa (Women and Politics).Tobcal for Printing. Casa Blanca , Morocco.

25.Abo Jara, Sultani(2004) Jozor Alsera Aljazary(The Roots of the Algerian Conflict) Algerian Institute for Print, Algeria.